

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩

بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛
 وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها
 في الميزانيات المستقلة والملحقة ؛
 وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم قطاع
 الصناعة والثروة المعدنية ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء المؤسسة
 المصرية العامة لصناعة الحديد والصلب ؛
 وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى «الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد
 والصلب» مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية،
 وتلحق بوزارة الصناعة والبترول والثروة المعدنية وتسري في شأنها
 أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه.

مادة ٢ - تختص هذه الهيئة بكل ما يتعلق بتنفيذ مجمع الحديد
 والصلب وما يترتب عليه من مشروعات أخرى تتصل به اتصالاً مباشرًا
 سواء كانت مشروعات تكميلية أو مشروعات مرافق متعلقة به
 وبخاصة الأعمال الآتية:

- (أولاً) إجراء جميع الأبحاث والدراسات الازمة لتنفيذ المشروع.
- (ثانياً) وضع برامج تنفيذ المشروع.
- (ثالثاً) القيام بإجراءات التنفيذ أما ب نفسها أو بواسطة الغير.

مادة ٣ - يشكل مجلس إدارة الهيئة برئاسة وزير الصناعة
 والبترول والثروة المعدنية وعدد من الأعضاء يصدر بتعيينهم وتحديد
 مكافآتهم ومدة عضويتهم قرار من رئيس الجمهورية.

مادة ٤ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا للم الهيئة على شئونها
 وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها،
 وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الفرض الذي قامت
 من أجله الهيئة وعلى الأخص ما يأتي:

- (١) وضع الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للهيئة.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٦٩

بالغاء وزارة الاتصال العربي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛
 وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣
 وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر
 بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة
 الاتصال العربي والقرارات المعدلة له ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل تسمية
 المؤسسة العربية العامة للنقل الجوى إلى مؤسسة الطيران العربية
 المتحدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٤٣ لسنة ١٩٦٨
 بإنشاء الهيئة العامة للطيران المدني ؛

قرر :

مادة ١ - تلغى وزارة الاتصال العربي وتوزع الأجهزة التابعة لها
 وفقاً للأحكام الواردة بهذا القرار.
 ويكون لوزير الصناعة سلطات الوزير المختص بالنسبة للعاملين
 بالديوان العام وذلك بصفة مؤقتة حتى يتم نقلهم إلى جهات أخرى.

مادة ٢ - تقل مصلحة الأرصاد الجوية إلى وزارة البحث العلمي.

مادة ٣ - تتبع المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكهربائية
 والإلكترونية وزير الصناعة.
 وتتبع مؤسسة الطيران العربي المتعددة وزير الاقتصاد والتجارة
 الخارجية.

وتتبع الهيئة العامة للطيران المدني وزير النقل.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
 صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٩ (٢٢ مايو ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر